An Analytical Study Of The Relationship Between The Exported Goods And The Transformational Industry Sector While Implementing Free Trade In Syria

Dr Noureddin Hermez[*]
Wael Yousef Yousef[**]

(Received 17 / 2 / 2022. Accepted 15 / 5 / 2022)

□ ABSTRACT □

Industry plays a major role in foreign trade, as the value of exports increases with the increase in the added value on exported goods. This is achieved in the Transformational industry, which highlights its importance in creating a strong industrial structure that enables the state to develop its production structure in order to achieve a highly competitive ability for its exports to compete in export markets.

The study aimed to determine the impact of the economic blockade on the Syrian industrial sector during the war on Syria and ended with developing a linear link formula to discover the relationship between the exported goods and the gross local production of the transformational industry sector using the SPSS statistical program during the period of trade liberalization that existed before the war.

Keywords: Transformational industry sector ,Free trade, Exported goods, Economic blockade.

[*] **Professor, Department of economics. Faculty of Economics. Tishreen University, Lattakia, Syria. Nour.her@gmail.com**

[**] **Master degree, Department of economics. Faculty of Economics. Tishreen University, Lattakia, Syria. Waelghada4ever@gmail.com**

دراسة تحليلية للعلاقة بين الصادرات السلعية وقطاع الصناعة التحويلية في ظل تطبيق التحرير التجاري في سورية

الدكتور نور الدين هرمز*

وائل يوسف يوسف**

(تاريخ الإيداع 17 / 2 / 2022. قُبِل للنشر في 15 / 5 / 2022)

ملخّص

تؤدي الصناعة دوراً كبيراً في التجارة الخارجية حيث تزداد قيمة الصادرات مع تزايد القيمة المضافة على السلع المصدرة، وهو ما يتحقق في قطاع الصناعة التحويلية والذي تبرز أهميته في إيجاد بنية صناعية قوية تمكن الدولة من تنمية هيكلها الإنتاجي بما يحقق قدرة تنافسية عالية لصادراتها للمنافسة في أسواق التصدير.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الحصار الاقتصادي على قطاع الصناعة السورية خلال فترة الحرب على سورية، كما هدفت إلى إيجاد معادلة الارتباط الخطي التي تعكس طبيعة العلاقة بين الصادرات السلعية والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) خلال فترة التحرير التجاري الذي كان قائماً ما قبل الحرب.

الكلمات المفتاحية: قطاع الصناعة التحويلية، التحرير التجاري، الصادرات السلعية، الحصار الاقتصادي.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. Nour.her@gmail.com

** ماجستير بالاقتصاد– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
Waelghada4ever@gmail.com

مقدمة:

حققت سورية خلال الفترة (2000 – 2010) معدلات نمو مقبولة ومستقرة نسبياً، جعلت تصنيفها بين الدول التي حققت أعلى معدلات نمو على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان ذلك نتيجة الاستقرار السياسي والبدء بإعداد خطط اقتصادية طموحة للإصلاح الاقتصادي تتماشى مع الانفتاح التجاري والإمكانيات الكبرى والكامنة المتاحة في جميع المجالات، فمع زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية السورية كان لابد من التعامل بحذر مع هذه التحولات ومحاولة تبني سياسة اقتصادية مبنية على أسس سليمة لمواجهة أي صدمة قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، حيث أدركت الدولة السورية بأن تنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية وتأمين قدرة تنافسية عالية لمنتجاته هي الطريقة الملائمة لضمان وضع مستقر للصادرات الوطنية في أسواق التصريف، ولتحقيق ذلك تم البدء بإجراء تغييرات هيكلية في قطاع الصناعة التحويلية بما يؤدي الى بناء قطاع صناعي متطور يشكل قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن بدءاً من العام 2011 ومع بداية الحرب على سورية ساهمت التطورات التي أفرزتها الحرب والإجراءات القسرية الأحادية الجانب والحصار الجائر والتخريب الممنهج للقاعدة الإنتاجية السورية في نشوء واقع معقد أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد والمجتمع السوري، ويأتي على رأس هذه النتائج التغيرات الحادة في الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة السورية، حيث تفاقمت نقاط الضعف في هذا القطاع وتحولت نقاط القوة التي كان بالإمكان الاستفادة منها إلى تحديات فاقمت العجز فيه.

تضمن البحث عرض ومناقشة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي السوري بالنسبة للناتج المحلي والإنتاج المحلي في مجمل الاقتصاد السوري خلال الفترة (2000–2019) وتحديد أثر التحرير التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في سورية خلال فترة التحرير التجاري الذي كان قائماً ما قبل الحرب وبناء عليه تم تقديم عدد من النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة (اسماعيل ومحمود، 2021): أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية.[1]

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الصناعات التحويلية في رفع وتائر النمو الاقتصادي واهتمت بتقدير أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لأربع عشرة دولة عربية خلال فترة الدراسة، وخلصت إلى وجود علاقة طردية بين إنتاجية العامل بقطاع الصناعة التحويلية وحصة صادرات منتجات قطاع الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية.

دراسة (عبد الرازق، 2017): أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية.[2]

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية وتحليل المشاكل التي تواجه هذا القطاع، كما ناقشت إيجابيات وسلبيات التحرير التجاري وانعكاساته على القطاع الصناعي في الدول النامية بصفة عامة و القطاع الصناعي في السودان بصفة خاصة وخاصة صناعة السكر، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج

---

[1] اسماعيل، محمد; محمود، جمال قاسم(2021): أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2021.

[2] عبد السلام عبد الرازق، علاء(2017): أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية (بالتطبيق على صناعة السكر في السودان). رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي. جامعة الرباط الوطنية.

منها الآثار السلبية للتحرير التجاري على القطاع الصناعي في السودان وخاصة صناعة السكر، وأوصت بضرورة تنمية وتطوير الصادرات الصناعية لتلافي الأضرار الناجمة عن التحرير التجاري على القطاع الصناعي من خلال الارتقاء بجودة المنتجات وتطوير المواصفات القياسية وانتاج سلع قادرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية خاصة السلع التي تعتمد في إنتاجها على مواد أولية ينتجها الاقتصاد المحلي.

دراسة (الحسين، 2010): القدرة التنافسية للاقتصاد السوري و أثرها على التجارة الخارجية.[1]

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في رفع وتائر النمو الاقتصادي وما يتبع ذلك من اضطراد التنمية واستدامتها واستجابتها للتحديات المتعددة والمتطورة، وذلك انطلاقاً من واقع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية والمعوقات التي تواجه رفع هذه القدرة سواء الداخلية منها أم الخارجية، والآفاق المستقبلية لتطوير ورفع هذه القدرات.

دراسة (النقرش، 2009): تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن.[2]

تناولت هذه الدراسة التغيرات التي حدثت على سياسة التجارة الخارجية الأردنية خلال العقدين الماضيين ودوافع التغيير، إضافةً إلى التعرف على أهم اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة التي وقع عليها الأردن خلال الفترة الماضية، وأبرز ملامح دخول الأردن في منظمة التجارة العالمية، كما سعت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات الكمية والهيكلية التي جرت على الصادرات والمستوردات السلعية الأردنية وعلى التوزع الجغرافي لها في إطار سياسة التحرير التجاري، والتعرف على الآثار التي تركتها سياسة التحرير التجاري على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها من حيث الصادرات الصناعية والمستوردات الصناعية والقيمة المضافة، وكذلك التعرف على القطاعات التي استطاعت أن تستفيد من وفورات الحجم في إطار سياسة التحرير التجاري.

دراسة (Herman, 2016): The Importance of the Manufacturing Sector in the Romanian Economy

أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الروماني[3]

حاولت الدراسة تسليط الضوء على دور القطاع الصناعي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الروماني وتأثيراته على التنمية المستدامة وذلك باعتبار الصناعة التحويلية هي العمود الفقري للاقتصاد الروماني، وخلصت الدراسة إلى انخفاض مساهمة أنشطة التصنيع متوسطة وعالية التقنية في الناتج الإجمالي وأوصت بضرورة التركيز على التصنيع المستدام من أجل زيادة مرونة الاقتصاد الروماني في سياق العولمة الاقتصادية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن معظم هذه الدراسات قد تناولت موضوع الصناعات التحويلية من جوانب مختلفة، من حيث أهميتها ودورها في رفع وتائر النمو الاقتصادي وما يتبع ذلك من اضطراد التنمية واستدامتها، إلا أنها لم تتناول آثار تطبيق التحرير التجاري على العلاقة المتبادلة بين الصادرات السلعية وقطاع الصناعة التحويلية، كما أنه لم يتم البحث في آليات وسبل تلافي الأضرار الناجمة عن تطبيق سياسات التحرير التجاري على القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة في هذا القطاع الهام، فمما لاشك فيه أن للصناعات التحويلية دور هام في رفع القيمة المضافة المتحققة على السلع والمنتجات الزراعية والصناعية المصدرة بما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية، إضافةً إلى الدور الهام لهذه الصناعات في زيادة القدرات الإنتاجية وخاصةً الإنتاج الموجه للتصدير

[1] أحمد الحسين، شجاع (2010). القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وأثرها على التجارة الخارجية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.

[2] محمد النقرش، فائق (2009). تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن. أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.

[3] Emilia Herman (2016). The Importance of the Manufacturing Sector in the Romanian Economy, Procedia Technology, Issue 22 page 976 – 983.

من خلال ترابطاتها وتشابكاتها وقدرتها على تحريض الإنتاج في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بما يحقق تنمية مستدامة ويسهم في أن يشكل التصدير قاطرة للنمو الصناعي.

فاختيار هذا الموضوع نابع من هذه الأهمية والمكانة التي يحتلها قطاع الصناع التحويلية في الواقع الاقتصادي.

مشكلة البحث:

على الرغم من الخطوات التي اتخذتها الحكومة السورية لتحسين تنافسية الصادرات، ارتفعت قيم العجز في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية خلال فترة التحرير التجاري ما قبل الحرب وتحول من عجز قدره 123 مليار و500 مليون ل.س في عام 2000 إلى عجز وقدره 489 مليار و200 مليون ل.س في عام 2010، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات في هذا القطاع الهام (32.9%) في عام 2010 ، وهو ما يعكس اختلال البنيان الإنتاجي للاقتصاد السوري وتبعيته للأسواق الدولية في ظل الانفتاح التجاري الذي كان قائماً.

ولكن بدءاً من العام 2011 ومع بداية الحرب المفروضة على سورية انخفضت نسبة إسهام قطاع الصناعة في الإنتاج المحلي الإجمالي إلى (24%) عام 2019 بعد أن كانت تشكل (31.9%) عام 2011، وهو ما يعكس تدهور قيم الإنتاج الصناعي خلال الحرب، وبالتالي يطرح البحث التساؤلات الآتية:

1- هل أدى تطبيق التحرير التجاري ما قبل الحرب إلى معالجة عجز الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية وتخفيف تبعية الاقتصاد السوري للأسوق الدولية؟

2- هل أدى تطبيق التحرير التجاري إلى زيادة إسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري؟

3-ما هو أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة خلال الحرب على الأهمية النسبية للقطاع الصناعي بالنسبة للإنتاج المحلي والناتج المحلي في مجمل الاقتصاد الوطني؟

أهمية البحث و أهدافه:

تبرز أهمية البحث في إظهار آثار العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على الاقتصاد السوري خلال الحرب على الأهمية النسبية للقطاع الصناعي بالنسبة للإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي في الاقتصاد السوري.

كما تبرز أهمية البحث في إظهار آثار تطبيق التحرير التجاري على قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة التحرير التجاري الذي كان قائماً قبل الحرب ومناقشة ومعرفة طبيعة العلاقة التي تربط الصادرات السلعية بالناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية والذي يعد مصدراً للقيمة المضافة يمكن الدولة السورية من المنافسة في الأسواق الدولية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1-تحديد اتجاه تغير قيم الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي للقطاع الصناعي في ظل العقوبات الاقتصادية والتخريب الممنهج للقاعدة الإنتاجية في سورية خلال الحرب.

2-تحديد أثر التحرير التجاري على اتجاه تغير قيم الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية ما قبل الحرب.

3- تحديد أثر نمو قطاع الصناعة التحويلية على نمو الصادرات السلعية السورية خلال فترة التحرير التجاري ما قبل الحرب.

فرضيات البحث:

اعتمد البحث على الفرضيات الآتية:

1-إن تحرير التجارة الخارجية يؤثر سلباً على الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية ويزيد من تبعية الاقتصاد السوري للأسواق الدولية.

2-أدت العقوبات الاقتصادية والتطورات التي أفرزتها الحرب المفروضة على سورية إلى تراجع حاد في نسبة إسهام قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي والإنتاج المحلي في مجمل الاقتصاد السوري.

3-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية ونمو الصادرات السلعية السورية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة التي تربط بين متغيرات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

حدود البحث:

الحدود الزمانية: سيتحدد البحث بالفترتين الزمنيتين الآتيتين:

الفترة (2000-2010): وهي فترة التحرير التجاري ما قبل الحرب.

الفترة (2011-2019): وهي فترة الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية خلال الحرب.

الحدود المكانية: سيتحدد مجال البحث المكاني في الجمهورية العربية السورية.

النتائج والمناقشة:

أولاً: الأهمية النسبية للقطاع الصناعي السوري بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019).

1)- مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي في ظل تطبيق التحرير التجاري ما قبل الحرب.

يعدّ مؤشر معدل إسهام الإنتاج الصناعي في الإنتاج الإجمالي من المؤشرات الهامة للوقوف على الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، فمن خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم (1) يُلاحظ ما يلي:

- بلغ معدل إسهام القطاع الصناعي في الإنتاج الإجمالي حوالي (39.3%) عام 2000 وهي أعلى نسبة خلال فترة التحرير التجاري، حيث بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي السلعي والخدمي في هذا العام (1557800) مليون ل.س، إلا أن نسبة إسهام الإنتاج الصناعي في الإنتاج الإجمالي أخذت بالتراجع بعد عام 2000 حتى وصلت إلى أدنى نسبة خلال فترة الدراسة (33.6%) في عام 2009، وذلك على الرغم من ارتفاع قيمة الإنتاج الإجمالي بشكل كبير في عام 2009 مقارنةً مع عام 2000 وذلك بمقدار (865688) مليون ل.س، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع كميات إنتاج النفط الخام مما أدى إلى انخفاض نسبة إسهام قطاع الصناعة الاستخراجية في الإنتاج الصناعي.
- وفي عام 2010 ارتفعت هذه النسبة بشكل بسيط، حيث بلغت (34%) من إجمالي الإنتاج السوري، وتحقق ذلك بزيادة قيمة الإنتاج الصناعي في عام 2010 بمقدار (41396) مليون ل.س مقارنةً مع عام 2009 مع حفاظ الإنتاج الإجمالي على قيمه بشكل تقريبي.
- ويعود تراجع أهمية القطاع الصناعي بالنسبة للإنتاج الإجمالي إلى انخفاض توزيع المنتج المحلي نتيجة لانخفاض الطلب عليه واتجاهه إلى المنتجات الأجنبية التي اقتحمت الأسواق السورية بشكل كبير كنتيجة لسياسات التحرير التجاري المتبعة، إضافةً إلى تراجع تصدير النفط الخام بسبب تراجع الاحتياطي النفطي وانخفاض الإنتاج، حيث

انخفض من نحو 600 ألف برميل يومياً في تسعينيات القرن الماضي إلى نحو 377 ألف برميل يومياً في عام 2009 حسب الإحصاءات الرسمية، أي أن الإنتاج قد انخفض إلى النصف تقريباً وبالتالي انخفضت الإيرادات، مما أدى إلى تراجع نسبة إسهام قطاع الصناعة الاستخراجية في الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي، مما يستدعي تطوير قطاع الصناعة التحويلية وتطوير نسبة إسهامه في الإنتاج الإجمالي الصناعي بما يؤدي إلى زيادة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

- ومن خلال ملاحظة الشكل البياني رقم (1) يلاحظ تذبذب قيم نسب نمو الإنتاج الصناعي وعدم استقرارها وهذا يتفق مع الأثر الواقع على الصناعة المحلية والناتج عن اقتصاد السوق والحرية التجارية والتي أدت إلى خروج لبعض الصناعات أو المؤسسات من الأسواق لعدم قدرتها على الاستمرار بسبب عدم امتلاكها لمقومات المنافسة، وقد سجلت أعلى نسبة نمو في عام 2004 وهي (14.1%) مقارنةً مع قيمة السنة السابقة لها، ثم بدأت بالانحدار إلى أن وصلت إلى نسبة نمو متواضعة وهي (5%) في عام 2010 مقارنة بعام 2009، وبلغ معدل النمو السنوي في قيم الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة لعام 2000 كوسطي فترة التحرير التجاري (3.5%) وهو معدل منخفض، ويوضح الشكل البياني رقم(1) التقلبات في معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2000-2010).

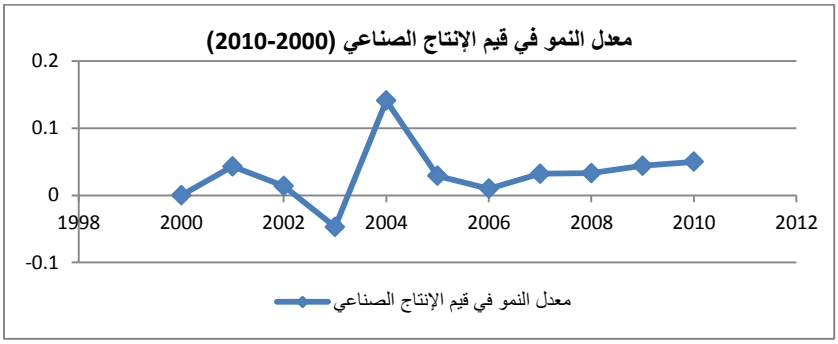

الشكل البياني رقم (1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) الأهمية النسبية للقطاع الصناعي بالنسبة للإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات خلال الفترة (2000-2019) (بالأسعار الثابتة لعام 2000 القيمة: مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات	الإنتاج الصناعي بسعر المنتج	إسهام الإنتاج الصناعي في الإنتاج الإجمالي	معدل نمو الإنتاج الصناعي (نسبة النمو السنوي)
2000	1557800	611948	%39.3	-
2001	1631167	638050	%39.1	%4.3
2002	1687862	646779	%38.3	%1.4
2003	1745442	616595	%35.3	%4.7-
2004	1862043	703608	%37.8	%14.1
2005	2010392	723752	%36	%2.9
2006	2097883	731012	%34.8	%1.0
2007	2206821	754497	%34.2	%3.2

2008	2285909	779571	%34.1	%3.3
2009	2423488	813518	%33.6	%4.4
2010	2508743	854914	%34	%5.0
2011	2531868	808791	%31.9	%5.4-
2012	1982607	508104	%25.6	%37.2-
2013	1409141	257095	%18.2	%49.4-
2014	1403030	276678	%19.7	%7.6
2015	1369359	310746	%22.7	%12.3
2016	1314056	295469	%22.5	%4.9-
2017	1351728	329224	%24.4	%11.4
2018	1399912	355373	%25.4	%7.9
*2019	1428958	343261	%24	%3.4-

المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة. حسبت النسب المئوية من قبل الباحث.

2)- مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي في ظل الحصار الاقتصادي المفروض خلال الحرب:

لقد كانت تداعيات الحرب التي مرت بها سورية كارثية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى قطاع الصناعة بشكل خاص، حيث تراجع الإنتاج الصناعي بشكل كبير نظراً لتوقف العديد من المصانع وسرقة وتفكيك العديد من المعامل وبيعها خارج سورية من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة من دول خارجية، كما يعاني الاقتصاد السوري عزلة واضحة جرّاء العقوبات الأوروبية والأميركية المفروضة عليه وآخرها قانون قيصر اللاإنساني الذي يحظر التعامل مع سورية على كل الصعد مما يسبّب نقصاً في المواد الطبية وإمدادات القمح إضافة إلى المحروقات والنفط والغاز.

فمن خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول السابق يلاحظ انحدار مساهمة الإنتاج الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي من (31.9%) عام 2011 إلى (19.7%) عام 2014 وهو ما يتفق مع الأثر الواقع على القطاع الصناعي والناتج عن الحصار الاقتصادي والعقوبات الجائرة المفروضة على الاقتصاد السوري، ولكن مع بداية عام 2015 وبفضل تضحيات الجيش العربي السوري وانتصاراته على امتداد جغرافيا الوطن، أظهر الاقتصاد السوري قدرة فريدة على الصمود والاستمرار في مرحلة قاسية وعصيبة، فرغم الحرب والعقوبات الاقتصادية الجائرة التي طالت مختلف القطاعات في سورية وجسامة الأضرار التي تعرضت لها، حافظ الاقتصاد السوري على درجة مقبولة من الاستقرار، وبدأت ملامحه تتغير نحو مرحلة جديدة من إعادة الإعمار والتنمية، وقد عكست المؤشرات الاقتصادية تحسناً ملحوظاً في أداء الاقتصاد السوري حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج المحلي الإجمالي من (19.7%) عام 2014 إلى (24%) عام 2019، وهذا مؤشر ايجابي يعكس بوادر الانفراج وصمود الدولة السورية ويعزز الثقة بقدرتها على إعادة الإنتاج.

ثانياً: الأهمية النسبية للقطاع الصناعي السوري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019).

1)- مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ظل تطبيق التحرير التجاري ما قبل الحرب:

يبين الجدول رقم (2) تطور إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات التي طرأت على هذا الناتج وعلى الناتج الصناعي خلال فترة التحرير التجاري في سورية.

فعلى الرغم من أن قطاع الصناعة هو القطاع الأكبر إسهاماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أن نسبة إسهامه في تكوين الناتج بدأت بالانخفاض من عام 2000 لتصل في عام 2003 إلى (24.4%)، بعد أن كانت (30.1%) عام 2000 وهي أعلى نسبة خلال فترة التحرير التجاري لتعود فترتفع في عام 2004 وتصل إلى (27.1%) ومن ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي لتصل في عام 2010 إلى(24.2%).

ويعود انخفاض نسبة إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (30.1%) عام 2000 إلى (24.4%) عام 2003، إلى أن نمو الناتج الصناعي كان بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت نسبة إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (24.4%) عام 2003 إلى (27.1%) عام 2004 ويعود ذلك إلى الارتفاع العالمي لأسعار النفط في عام 2004 والذي أدى إلى نمو الناتج الصناعي بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (18.7%) في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (6.9%).

لكن تراجعت نسبة إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام التالية لتبلغ أدنى نسبة لها في عام 2009 حيث بلغت (22.6%) ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع تصدير النفط الخام بسبب تراجع الاحتياطي النفطي وانخفاض الإنتاج، ويوضح الشكل البياني رقم(2) التقلبات والتذبذبات الحادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الصناعي والناجمة عن تذبذب قيم ناتج قطاع الصناعة الاستخراجية تبعاً لتغير أسعار النفط بين عام وآخر.

الجدول رقم (2) إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع للفترة(2000-2018)
(بأسعار 2000 الثابتة، بملايين الليرات السورية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الصناعي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصناعي	إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي
2000	904622	-	272514	-	%30.1
2001	950245	%5.0	275152	%1.0	%29.0
2002	1006431	%5.9	264984	%3.7-	%26.3
2003	1018708	%1.2	248905	%6.1-	%24.4
2004	1089072	%6.9	295369	%18.7	%27.1
2005	1156714	%6.2	286539	%3.0-	%24.8
2006	1215082	%5.0	288140	%0.6	%23.7
2007	1284035	%5.7	299061	%3.8	%23.3
2008	1341516	%4.5	310654	%3.4	%23.2
2009	1422178	%6.0	321277	%3.4	%22.6
2010	1469703	%3.3	355042	%10.5	%24.2
2011	1537191	%4.6	348729	%1.8-	%22.7
2012	1132310	%26.3-	162290	%53.5-	%14.3
2013	834511	%26.3-	50273	%69-	%6
2014	748471	%10.3-	61753	%22.8	%8.3

2015	724615	%3.2-	73045	%18.3	%10.1
2016	683816	%5.6-	61754	%15.5-	%9
2017	678840	%0.7-	76512	%23.9	%11.3
2018	689392	%1.6	92498	%20.9	%13.4

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. المكتب المركزي للإحصاء، حسبت النسب من قبل الباحث.

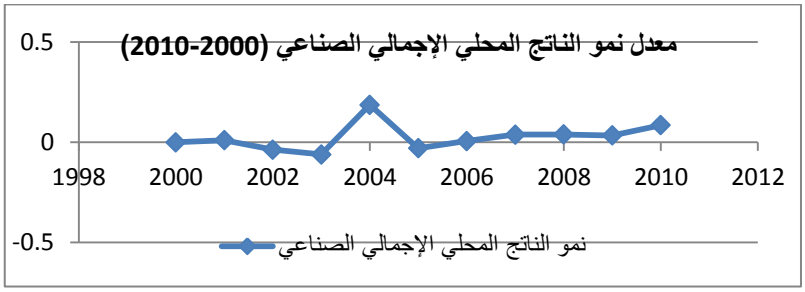

الشكل البياني رقم (2)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2).

2)- مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ظل الحصار الاقتصادي المفروض خلال الحرب:

أدت العقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على الدولة السورية بدءاً من العام 2011 إلى نتائج سلبية على الاقتصاد السوري وبشكل خاص على قطاع الصناعة السورية، حيث تمثلت الفئات الرئيسية لهذه العقوبات بما يلي:

- حظر شراء النفط السوري.
- حظر بيع معدات لتطوير الصناعة السورية وخاصة صناعة النفط والخدمات ذات الصلة.
- قيود على الاستثمارات في سورية والحد من قدرة المصارف السورية على العمل في الاتحاد الأوروبي.
- تجميد أصول الحكومة السورية في الاتحاد الأوروبي وحظر تعامل الأشخاص والشركات من الاتحاد الأوروبي مع الحومة السورية بما في ذلك الشركات السورية المملوكة للدولة.
- مجموعة من العقوبات المحددة الهدف ضد مسؤولين في الحكومة السورية وشركات سورية مختلفة تشمل تجميد أصول هذه الجهات في أوروبا وتمنع شركات الاتحاد الأوروبي من مزاولة الأعمال معها.
- مجموعة واسعة من العقوبات المطبقة على الدولة السورية تفرض حظراً فعلياً على كافة أنواع التجارة بعد إقرار قانون قيصر في أواخر العام 2019 بهدف معاقبة سورية والضغط عليها بسبب مواقفها الداعمة لمحور المقاومة وحركات التحرر الدولية.

فمن خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم(2) يلاحظ انخفاض نسبة إسهام قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري بدءاً من عام 2011، فبعد أن كان قطاع الصناعة يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (24.2%) عام 2010 انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (6%) في عام 2013 كما ترافق ذلك بانخفاض حاد في معدل نمو الناتج الصناعي وذلك بمعدل (-69%) عام 2013 مقارنة بعام 2012، وهو ما يعكس الأثر الواقع على قطاع الصناعة السورية في ظل الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية المفروضة، لكن بعد

مرور سنوات طويلة من الحروب والأزمات على سورية، ساهم صمود الشعب السوري مدعوماً بانتصارات الجيش العربي السوري في تحسن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فبدأت بلادنا تنهض وتستردّ عافيتها وتزيل آثار الدمار وترفع بنيانها من جديد، فقد مثلت المرحلة بدءاً من عام 2015 مرحلة بدء التعافي وانتقال سورية من مرحلة عدم الاستقرار إلى مرحلة الاستقرار النسبي وهو ما عكسته مؤشرات الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسبة إسهام القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري في عام 2015 نسبة (10.1%) مقارنة بنسبة (6%) عام 2013 وترافق ذلك بمعدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي قدره (18.3%) في عام 2015 مقارنة بعام 2014.

وفي عام 2018 بلغت مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الإجمالي للاقتصاد السوري نسبة (13.4%) وحقق هذا القطاع نسبة نمو مرتفعة بلغت (23.9%) عام 2017 و(20.9%) عام 2018.

وهذا مؤشر إيجابي يشير إلى أن الفرصة لا تزال متاحة للانتقال بالاقتصاد السوري الى مرحلة أفضل يكون عمادها قطاع إنتاجي قوي قادر على توليد قيم مضافة عالية من خلال الاستفادة من الموارد الكامنة والكبيرة في الاقتصاد الوطني في جميع المجالات.

ثالثاً: أثر التحرير التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في سورية ما قبل الحرب.

1)- الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية ونسبة مساهمة الصادرات والمستوردات التحويلية إلى إجمالي الصادرات والمستوردات السلعية خلال الفترة (2000-2010).

يمتلك الاقتصاد السوري قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه، وخاصةً صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيميائية والانشائية، مما يبرز أهمية تطوير قطاع الصناعة التحويلية السورية.

لكن عند النظر إلى الميزان التجاري في هذا القطاع نجده خاسر في جميع سنوات الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة قيمة مستوردات هذا القطاع عن صادراته نتيجة ارتفاع قيمة فاتورة استيراد المشتقات النفطية بشكل خاص وزيادة المنتجات المصنعة المستوردة من الدول العربية، خاصة بعد دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005 حيز التنفيذ، والمنافسة الشديدة التي تتعرض لها المنتجات المحلية داخل وخارج السوق السورية إضافةً إلى ضخامة حجم التقنيات والآلات والمعدات المستوردة التي يتم إدخالها إلى الصناعة السورية.

ويبين الجدول الآتي تطور قيم العجز في الميزان التجاري للصناعة التحويلية ونسبة صادرات ومستوردات هذا القطاع إلى إجمالي الصادرات والمستوردات السلعية خلال فترة التحرير التجاري.

جدول رقم (3) تطور قيم العجز في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية (القيمة: مليار ل.س)

السنوات	الصادرات التحويلية	معدل نمو الصادرات التحويلية	المستوردات التحويلية	معدل نمو المستوردات التحويلية	الميزان التجاري للصناعة التحويلية	نسبة التغطية	الصادرات السلعية	نسبة الصادرات التحويلية إلى الصادرات السلعية	المستوردات السلعية	نسبة المستوردات التحويلية إلى المستوردات السلعية
2000	41.9	-	165.4	-	123.5-	%25.3	216.2	%19.4	187.6	%88.2
2001	45.2	%7.9	202.6	%22.5	157.4-	%22.3	243.2	%18.6	220.7	%91.8
2002	68.1	%50.7	216.9	%7.1	148.8-	%31.4	301.5	%22.6	235.8	%92

2003	61.5	%9.7-	214.1	%1.3-	152.6-	%28.7	265	%23.2	236.8	%90.4
2004	75.5	%22.8	301.5	%40.8	226-	%25	346.2	%21.8	389	%77.5
2005	89.8	%18.9	441.7	%46.5	351.9-	%20.3	424.3	%21.2	502.4	%87.9
2006	235.4	%162.1	483.6	%9.5	248.2-	%48.7	505	%46.6	531.3	%91
2007	281.4	%19.5	638.7	%32.1	357.3-	%44.1	579	%48.6	684.6	%93.3
2008	384.8	%36.7	774.6	%21.3	389.8-	%49.7	707.8	%54.4	839.4	%92.3
2009	235.7	%38.7-	623.3	%19.5-	387.6-	%37.8	488	%48.3	714.2	%87.3
2010	240	%1.8	729.2	%17	489.2-	%32.9	569.1	%42.2	812.2	%89.8

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. حسبت النسب من قبل الباحث.

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح ما يلي:

- اتجاه قيم عجز الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية نحو الارتفاع من (123.5) مليار ل.س عام 2000 إلى (226) مليار ل.س عام 2004، ثم ارتفعت قيمة هذا العجز بشكل كبير في عام 2005 حيث بلغت (351.9) مليار ل.س بازدياد قدره (125.9) مليار ل.س مقارنةً بالعام السابق، ويعود ذلك إلى إزالة التعرفة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي ساعدت على زيادة المستوردات السورية من الدول العربية بقوة مسببةً حدوث هذا العجز الكبير.

- شهدت الصادرات الصناعية التحويلية ازدياداً ملحوظاً في عام 2006، حيث ارتفعت قيمة الصادرات التحويلية في هذا العام إلى (235.4) مليار ل.س بازدياد قدره (145.6) مليار ل.س مقارنةً بعام 2005، كما انخفض معدل نمو المستوردات التحويلية إلى (9.5%) في عام 2006، أدت هذه الأسباب إلى انخفاض قيم عجز الميزان التجاري للصناعات التحويلية في عام 2006 إلى (248.2) مليار ل.س بانخفاض قدره (103.7) مليار ل.س مقارنةً بعام 2005، مما عكس تحسن قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجة السوق وهو ما أكده انخفاض مستوى الطلب على المستوردات وأصبحت الصادرات تغطي حوالي (48.7%) من المستوردات خلال العام 2006، وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بالسنوات السابقة حيث لم تتجاوز نسبة التغطية (31.4%) خلال الفترة (2000-2005) وكان ذلك في عام 2002، لكن في عام 2007 ارتفعت قيم العجز في الميزان التجاري للصناعة التحويلية وبلغت (357.3) مليار ل.س بازدياد قدره (109.1) مليار ل.س مقارنةً بعام 2006، حيث أدى دخول اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا حيز التنفيذ الفعلي بدءاً من 2007/1/1 إلى حدوث تأثير سلبي على الاقتصاد المحلي وذلك بسبب فتح السوق المحلية أمام المنتجات التركية دون ضوابط وعدم مقدرة الصناعة الوطنية على منافستها، حيث بلغت نسبة المستوردات التحويلية إلى إجمالي المستوردات السلعية في هذا العام (93.3%) وهو ما يفسر هذا التأثر الكبير لقطاع الصناعة التحويلية بالسلبيات السابقة، وما يؤكد على ذلك انخفاض نسبة الصادرات التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية والتي بلغت (48.6%) بالمقارنة مع نسبة المستوردات التحويلية إلى إجمالي المستوردات السلعية في عام 2007.

- استمر عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية بالارتفاع بعد عام 2007 ليبلغ أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة وقدرها (489.2) مليار ل.س وكان ذلك في عام 2010 بازدياد قدره (131.9) مليار ل.س مقارنةً مع عام 2007، حيث انخفض معدل النمو السنوي للصادرات التحويلية إلى (-38.7%) في عام 2009 و إلى (1.8%) في عام

2010 وترافق ذلك بانخفاض أقل في معدل النمو السنوي للمستوردات التحويلية والتي بلغت نسبة (-19.5%) عام 2009 و (17%) في عام 2010، مع ملاحظة انخفاض نسبة مساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات السلعية إلى (48.3%) في عام 2009 و إلى (42.2%) عام 2010 بينما حافظت المستوردات التحويلية على مساهمتها الكبيرة في إجمالي المستوردات السلعية وذلك بنسبة (87.3%) في عام 2009 و (89.8%) في عام 2010، ويعود سبب الارتفاع الكبير في عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية بعد عام 2007 إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث انخفض معدل نمو التجارة الخارجية السلعية السورية في العام 2009 بنسبة (-22.3%) مما أدى إلى نتائج سلبية على حجم التجارة الخارجية السورية وكان الأثر الأكبر لذلك يقع على معدل النمو السنوي للصادرات السلعية والذي انخفض بشكل كبير في عام 2009 بنسبة (-31%) مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري لقطاع الصناعات التحويلية إلى (489.2) مليار ل.س في عام 2010، كما تبين بعد مضي قرابة ثلاث سنوات على دخول اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا حيز التنفيذ الفعلي في العام 2007 تأثيرها السلبي على الاقتصاد السوري، حيث تعرضت المنتجات السورية للإغراق والمنافسة غير المتساوية مع المنتجات التركية، كما أن بعض المواد الأولية تصدر إلى تركيا في حين تحتاج الصناعة المحلية إليها ومما يجدر ذكره أن صناعات سورية هامة تضررت بشكل واضح من توقيع هذه الاتفاقية، ذلك ما دعا مجلس الوزراء السوري في شهر 10 من العام 2011 لإعداد مذكرة تقتضي تعليق العمل بهذه الاتفاقية بعد مشاورات مع قطاع الأعمال السوري والذي أبدى تضرره من هذه الاتفاقية.

2)- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد السوري خلال الفترة (2000-2010).

يبين الجدول الآتي تطور حجم ونسبة إسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (4) مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2000)، ملايين الليرات السورية.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي	معدل نمو الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	نسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى إنتاجها
2000	13771	904622	%1.5	-	327347	%4.2
2001	33637	950245	%3.5	%144.3	348314	%9.7
2002	36265	1006431	%3.6	%7.8	361788	%10
2003	34449	1018708	%3.4	%5-	361263	%9.5
2004	70509	1089072	%6.5	%104.7	428805	%16.4
2005	84545	1156714	%7.3	%19.9	463869	%18.2
2006	90056	1215082	%7.4	%6.5	473467	%19
2007	96784	1284035	%7.5	%7.5	501472	%19.3
2008	101209	1341516	%7.5	%4.6	519020	%19.5
2009	108685	1422178	%7.6	%7.4	535394	%20.3
2010	125435	1469703	%8.5	%15.4	572763	%21.9

المصدر: -بيانات مأخوذة عن المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء، نشرة إحصائية عن الفترة (2000- 2007) المجموعة الإحصائية لعام 2008 جدول رقم /9/ 15) ص 467.

-بالنسبة لبيانات الناتج والإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية للفترة (2007-2010): هيئة الاستثمار السورية(2011)، تقرير الاستثمار السنوي السادس لعام 2011. ص13+14.

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول السابق يتبين ما يلي:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني بشكل وسطي خلال الفترة المدروسة (5.8%) وهي نسبة منخفضة جداً، فعلى الرغم من التأثير الواضح للخطة الخمسية العاشرة في تحقيق زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية والذي أدى إلى ارتفاع قيمة هذا الناتج من (13771) مليون ل.س عام 2000 إلى (84545) مليون ل.س عام 2005 من ثم إلى (96784) مليون ل.س عام 2007 إلا أن مساهمة هذا الناتج في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز نسبة (7.5%) في أحسن أحوالها وكان ذلك في عام 2007، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة الصناعات النسيجية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية على الرغم من أنها تعتمد في إنتاجها على مواد أولية متوفرة محلياً، وذلك مقابل ارتفاع نسبة إنتاج الصناعات الكيماوية وتكرير البترول والتي تقدم ناتجاً متدنياً بسبب التخلف التكنولوجي لمصفاتي حمص وبانياس بالإضافة إلى اعتماد هذه الصناعة على استيراد الكثير من مستلزمات إنتاجها من الخارج وبأسعار عالمية مرتفعة، وقد حافظ قطاع الصناعة التحويلية على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2008 و 2009، وتحسنت هذه النسبة قليلاً في عام 2010 حيث بلغت (8.5%)، ولكن على الرغم من تحسن هذه النسبة إلا أنها ما تزال منخفضة جداً وتعبر عن ضآلة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني وعن الوضع المتردي للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري فهي لم تتجاوز وسطياً نسبة (4.3%) من مجمل الناتج المحلي للاقتصاد الوطني خلال المدة (2000-2005)، كما أن نسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى إنتاجها بقيت منخفضة فقد بلغ متوسط هذه النسبة (15.3%) خلال الفترة المدروسة وهي تعد نسبة متدنية جداً تعكس انخفاض القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي نتيجة ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج.

3)- تحليل العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلة والصادرات السلعية خلال الفترة (2000-2010).

لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط الصادرات السلعية (Y) بالناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية (X) خلال الفترة المدروسة (2000-2010)، تمت دراسة تلك العلاقة على اعتبار أن الصادرات السلعية هي المتغير التابع، أما ناتج قطاع الصناعة التحويلية فيُمثِّل المتغير المستقل وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2010 لإيجاد معادلة الانحدار الخطي لهما وحساب معامل الارتباط لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرين وتحديد طبيعتها ثم إجراء الاختبارات اللازمة لذلك.

يمكن صياغة معادلة الارتباط الخطي بالشكل الآتي:

$$Y= B0+B1X+e$$

حيث أن Y: الصادرات السلعية. X: الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية. e: الخطأ العشوائي.

B0، B1: ثوابت يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (LS) وسيتم حسابها باستخدام برنامج (SPSS)، حيث أن B1 تمثل معلمة الميل ($B1=\frac{\Delta y}{\Delta x}$) وهو يقيس الأثر الحدي للمتغير X على المتغير Y، وبالتالي فهو عبارة عن التغير في Y نتيجة التغير في X بوحدة واحدة.

ولحساب المعادلة الخطية بين الصادرات السلعية والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية نستعرض جدول السلسلة الزمنية للفترة (2000-2010).

الجدول رقم (5) العلاقة بين ناتج الصناعة التحويلية والصادرات السلعية في سورية للفترة (2000-2010) القيمة: مليار ل.س

السنوات	الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	معدل نمو الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	الصادرات السلعية	معدل نمو الصادرات السلعية
2000	13.8	-	216.2	-
2001	33.6	144.3%	243.1	%12.50
2002	36.3	7.8%	301.5	%24
2003	34.4	-5%	265.0	%12.1-
2004	70.5	104.7%	346.2	%30.6
2005	84.5	19.9%	424.3	%22.6
2006	90.1	6.5%	505.0	%19
2007	96.8	7.5%	579.0	%14.7
2008	101.2	4.6%	707.8	%22.2
2009	108.7	7.4%	488.3	%31-
2010	125.4	15.4%	569.0	%16.5

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة. المكتب المركزي للإحصاء. حسبت النسب من قبل الباحث.

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS تم التوصل للنتائج الآتية:

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.894[a]	.800	.777	75.8615

a. Predictors: (Constant), X

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	206707.610	1	206707.610	35.918	.000[a]
	Residual	51794.699	9	5754.967		
	Total	258502.309	10			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	141.484	52.142		2.713	.024
	X	3.884	.648	.894	5.993	.000

a. Dependent Variable: Y

نتيجة الاختبار:

1) بالنظر إلى بيانات الجدول (Model Summary) يَتبيَّن أنّ قيمة معامل الارتباط الخطي بين الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية والصادرات السلعية قد بلغ (R=0.894) مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين وصلت إلى (89.4%) خلال الفترة (2000–2010).

وإنَّ أهم مؤشر لنموذج الانحدار هو معامل التحديد (R Square=0.800)، والذي يُعدّ مقياساً لجودة توفيق النموذج ويُبيِّن مدى فعالية استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ في قيم المتغير التابع، ويمكن تفسير قيمة هذا المؤشر بأنَّ (80%) من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع) تُفسِّرها العلاقة الخطية (نموذج الانحدار)، وأنَّ (20%) من التباينات تَرجِع لعوامل عشوائية لم تُذكَر في النموذج، وعلى العموم فكلما اقتربت قيمة R Square من (100%) دَلَّ ذلك على جودة توفيق النموذج.

2) من جدول تحليل التباين (ANOVA) يتبين أن قيمة F المحتسبة لاختبار تحليل خط التباين، قد بلغت (35.918) عند مستوى معنوية محسوب (Sig=0.000) أصغر من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج ككل، وبالتالي يمكن القول: وجود علاقة معنوية بين (X) و(Y).

3) يُبيِّن جدول المعاملات (Coefficients) القيم الثابتة لخط الانحدار (B0 و B1)، ومنه يمكن الوصول إلى معادلة الارتباط الخطي للمتغيرين وفق النموذج الآتي:

Y= 141.484 + 3.884 X

4) يشير هذا النموذج على قوة العلاقة الارتباطية بين الصادرات السلعية في سورية (كمتغير تابع) وناتج قطاع الصناعة التحويلية (كمتغير مستقل) خلال الفترة (2000-2010)، وهذا ما أظهره معامل الارتباط (R=80%)، ويمكن قراءة هذا النموذج بالشكل الآتي: إن نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية السورية خلال الفترة المدروسة (2000-2010) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى نمو الصادرات السلعية في سورية بمقدار (3.88) وحدة.

وبالتالي يجب أن تُسبَق استراتيجية تنمية الصادرات في سورية بتغيُّرات هيكلية في قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في ناتج هذا القطاع حيث من المتوقع أن يكون لذلك أثر إيجابي على إحداث النمو في الصادرات السلعية السورية، وذلك من خلال التركيز على قطاع الصناعة التحويلية الذي يُعتَبر أحد مظاهر التغُّير الهيكلي في الاقتصاد بشكل عام، وهذا يتطلب تطوير قاعدة صناعية عريضة وقوية بوصفها شرطاً مسبقاً لتنمية الصادرات وتطويرها بشكل خاص وتنمية الاقتصاد السوري بشكل عام، وبالتالي يمكن القول أنَّ إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد السوري والتركيز على قطاع الصناعة التحويلية سيكون له أثر مهم وواضح في تحسين القدرات التنافسية للصناعة التحويلية والارتقاء بجودة المنتَج السوري وزيادة فعالية الإنتاج بما يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات السلعية السورية، وبالتالي لابد من الانتقال من قطاع تصدير تقليدي إلى قطاع تصدير غير تقليدي يعتمد على التصنيع.

النتائج و المناقشة:

النتائج:

1) انحدار مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الإنتاج المحلي والناتج المحلي للاقتصاد السوري خلال الحرب، حيث انخفضت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي من (31.9%) عام 2011 إلى (24%) عام 2019 كما انخفضت نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من (22.7%) عام 2011 إلى (13.4%) عام 2018، وهو ما يعكس الأثر الواقع على قطاع الصناعة السورية في ظل الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على الاقتصاد السوري.

2) إن صادرات قطاع الصناعة التحويلية غير قادرة على تغطية المستوردات وهذا ما يعكس الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري خلال فترة التحرير التجاري ما قبل الحرب، حيث أدى تخفيف القيود على الاستيراد وتقليص الرسوم الجمركية وتوفير مرونة أكبر في تمويل المستوردات إلى فتح السوق المحلية أمام المنتجات الأجنبية دون ضوابط وعدم قدرة الصناعات التحويلية الوطنية على منافستها وهذا ما يفسر حالة العجز المزمن في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية السورية خلال فترة ما قبل الحرب والذي بلغ أعلى قيمة عجز له بمقدار 489 مليار و200 مليون ل.س وكان ذلك في عام 2010.

3) انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني خلال فترة التحرير التجاري ما قبل الحرب، والتي بلغت بشكل وسطي نسبة (5.8%) وهي نسبة منخفضة جداً وتعبر عن ضآلة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني وعن الوضع المتردي للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري، كما أن نسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى إنتاجها بقيت منخفضة فقد بلغ متوسط هذه النسبة (15.3%) خلال الفترة المدروسة وهي تعد نسبة متدنية جداً تعكس انخفاض القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي نتيجة ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج.

4) إنَّ قيمة معامل الارتباط الخطي بين الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية والصادرات السلعية قد بلغ (R=0.894)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين وصلت إلى (89.4%) خلال فترة التحرير التجاري ما قبل الحرب، حيث أنّ نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية في سورية خلال الفترة (2000–2010) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نمو الصادرات السلعية بمقدار (3.88) وحدة، وبالتالي يجب أن تُسبَق استراتيجية تنمية الصادرات في سورية بتغيُّرات هيكلية في قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في ناتج هذا القطاع بما يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات السلعية السورية

الاستنتاجات و التوصيات:

1) ضرورة أن يكون قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات ذات الأولوية في جميع مراحل البناء التنموي لسورية في ما بعد الحرب، فبعد سنواتٍ من الآثار الي خلفتها الحرب على سورية والأزمة التي نجمت عنها وأدت إلى تدمير البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، لا يزال الاقتصاد السوري صامداً وقادراً على الإنتاج ولا تزال مؤسسات الدولة ثابتة، فعلى الرغم من تبعات الإرهاب الذي تعرضت له البلاد والتدابير القسرية الأحادية الجانب الي أسهمت في تعميق آثار الأزمة على الاقتصاد السوري عموماً وعلى القطاع الصناعي خصوصاً لا تزال الفرصة متاحة للانتقال بالاقتصاد السوري إلى مرحلة تنموية أفضل يكون عمادها قطاع إنتاجي صناعي قوي قادر على توليد قيم مضافة عالية ويعتمد الاستفادة من الموارد الكامنة والكبيرة في الاقتصاد الوطني.

2) إجراء تغييرات هيكلية في كل ما يتعلق بالصناعة التحويلية السورية بما يؤدي إلى بناء قطاع صناعي متطور ويشكل قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تطوير الصناعات التي تحقق قيماً مضافة عالية ليصبح قطاع الصناعة التحويلية ذو بنية إنتاجية جيدة الترابط ضمن فروع الصناعات التحويلية وذو ترابطات وتشابكات رئيسية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب تحفيز صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية والأدوية لزيادة عمليات التصنيع فيها وإضافة حلقات تصنيع إضافية بما يرفع القيمة المضافة ويساهم في زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فمما لا شك فيه أن قطاع الصناعة التحويلية في سورية سيشكل بعد الأزمة المحرك الأساسي للتنمية، وهو الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك الي تحقق معدلات نمو سريعة، وتوفّر إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة ويعول على أن تكون الصناعة التحويلية أولوية استثمارية، سواء للقطاع العام أو الخاص نظراً لقدرتها على النمو وتوليد الدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال.

3) تعميق الإنتاج الموجه للتصدير وجذب وتحفيز الصناعات كثيفة رأس المال بمرور الوقت كالصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية، وذلك من خلال القيام بالاستثمارات المحرضة في قطاع الصناعات الإنتاجية التي تتميز بقدرتها الكبيرة على التكامل والتوسع في توليد استثمارات أخرى تستخدم الموارد المحلية، وتوفر فرص عمل وذات قدرات تنافسية في الأسواق الدولية بدرجة أكبر من استخدامها في القطاعات والأنشطة الأخرى، وبالتالي يجب أن يشكل التصدير قاطرة للنمو الصناعي.

References:

Arabic references:

- Ismail, Muhammad; Mahmoud, Jamal (2021). **The impact of the transformational industry sector on economic growth in the Arab countries**. Economic study. The Unified Arab Monetary Fund.
- Abdel Salam Abdel Razek, Alaa (2017). **The impact of liberalizing foreign trade on the industrial sector in developing countries (applying to the sugar industry in Sudan**). Master degree. College of Graduate Studies and Scientific Research. National Ribat University.
- Ahmad Al-Hussein, Shujaa (2010)**. The competitiveness of the Syrian economy and its impact on foreign trad**e. Master degree. Faculty of Economics. university of Damascus.
- Muhammad Al-Naqrash, Faeq (2009)**. Assessing the impact of foreign trade liberalization on transformational industries in Jorda**n. PhD degree. Faculty of Economics. university of Damascus.
- Economic discussion of the Free Trade Zone Agreement between Syria and Turkey (2012). **The negative impact of the agreement on the Syrian business sector**. https://sy.aliqtisadi.com.
- Bashir Al-Bashir, Amin (2009). **The impact of the liberalization of foreign trade on the general budget in the Syrian Arab Republic**. PhD degree. Department of Economics. Faculty of Economics. university of Damascus.

Foreign references:

- Emilia Herman (2016). **The Importance of the Manufacturing Sector in the Romanian Economy**, Procedia Technology, Issue 22 page 976 – 983.
- Michael Sturm and Nicolas Sauter (2010). **The impact of the global financial turmoil and recession on Mediterranean countries' economies** , European Central Bank , Occasional Paper SERIES , / AUGUST.